التحول الديمقراطي بعد العام ٢٠٠٣ وأثره على الاعلام العراقي ما بين حرية التعبير والتوظيف السياسي

م د. عماد محمد صالح عبدالحسين شريف العصاد
قسم الاذاعة و التلفزيون ،كلية الاعلام ،جامعة ذي قار
emad.alassad@utq.edu.iq

الملخص

هدف البحث الى الكشف عن التحول الديمقراطي بعد العام ٢٠٠٣ وأثره على الاعلام العراقي ما بين حرية التعبير والتوظيف السياسي، وتأتي أهمية البحث من أنه يتطرق للتحول الإعلامي في العراق عقب عام ٢٠٠٣ ، كواحد من أهم دلالات الانتقال الديموقراطي ، حيث يلقي الضوء على التضاد بين نصوص الدستور التي تكفل حرية التعبير وبين الواقع الفعلي الذي يشهد تدخلاً سياسياً و حزبياً كبيراً في عمل الوسائل الإعلامية، و اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي نظراً لملائمته لمتطلبات البحث، وقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث شاملة اضافة الى المقدمة وخاتمة تحتوي على أبرز النتائج والتوصيات، وقد توصل الباحث الى عدة نتائج، أبرزها أن الإعلام العراقي تحول من إعلام تحكمه الضوابط والقوانين لإعلام فوضوي عكس الفوضى السياسية في العراق، وقد تطورت القوانين التي حكمت إعلام العراق عن قانون المطبوعات العثماني، وتميزت اغلب وسائل الإعلام العراقية بأنها تابعة لإحدى الجهات الدينية والسياسية وافتقرت للمهنة الإعلامية، وقد شهدت وسائل الاعلام العراقية تطور كبير بعد أن احتل العراق وبعد أن كانت تلك الوسائل معدودة واصبحت ملكية خاصة بعد أن كانت حكر على الحكومات المتعاقبة التي كانت حاكمة للعراق.

الكلمات المفتاحية : الكلمات المفتاحية: التحول الديمقراطي، الاعلام، حرية التعبير، التوظيف السياسي، العراق.

The democratic transition after 2003 and its impact on the Iraqi media between freedom of expression and political exploitation

Researcher: Dr. Imad Mohammed Saleh Abdul-Hussein Sharif Al-Assaad
Department of Radio and Television, College of Media, University of Dhi Qar, Nasiriyah, Iraq

emad.alassad@utq.edu.iq

Abstract

The research aimed to reveal the democratic transition after the year 2003 and its impact on the Iraqi media between freedom of expression and political employment, and the importance of the research comes from the fact that it addresses the media transformation in Iraq after 2003, as one of the most important indications of the democratic transition, as it sheds light on the contradiction between the provisions of the constitution that guarantee freedom of expression and the actual reality that witnesses a large political and partisan interference in the work of the media, and the researcher followed the descriptive analytical approach due to its appropriateness For the requirements of the research, the research has been divided into three comprehensive topics in addition to the introduction and conclusion containing the most prominent results and recommendations, and the researcher has reached several results, most notably that the Iraqi media has shifted from a media governed by controls and laws to a chaotic media that reflected the political chaos in Iraq, and the laws that governed the Iraqi media have evolved from the Ottoman Publications Law, and most of the Iraqi media are characterized by being affiliated with one of the religious and political bodies and lacked the media profession, and the Iraqi media has witnessed a great development after He occupied Iraq after these means were numbered and became private property after they were the monopoly of successive governments that ruled Iraq.

Keywords: Democratic transition, media, freedom of expression, political employment, Iraq.Abstract..

المقدمة

شهد العراق بعد الغزو الامريكي في العام ٢٠٠٣ تحولاً كبيراً على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكانت بداية مرحلة أساسها التعددية السياسية والانفتاح على مختلف المستويات بما فيها الاعلام، حيث تم تقديمها كجزء من مسارات التحول باتجاه الديمقراطية (Haddad, 2003, 23-39)، ومثل الإعلام أحد أبرز القطاعات المتأثرة بهذا التحول، اذ انتقل من اعلام حكومي موجه الى اعلام يتمتع بالتنوع والتعددية.

إلا أن هذا الانتقال لم يخلو من العديد من التحديات، حيث تداخلت مفاهيم حرية التعبير مع مظاهر الفوضى الإعلامية، أما المؤسسات الإعلامية فانقسمت ما بين التبعية السياسية والدينية، وما بين المحاولات المحدودة للحفاظ على الاستقلالية والمهنية.

ورغم أن النصوص الدستورية قد كفلت حرية الرأي والتعبير الا أنها لم تنفذ على أرض الواقع حيث لم تستطع منع تسييس وسائل الإعلام والتوظيف الحزبي لها.

ويأتي هذا البحث ليقوم بتسليط الضوء على هذا الانتقال، وفهم طبيعة المشهد الإعلامي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وتحليل العلاقة بين التحول الديمقراطي وبين الممارسات الاعلامية.

المبحث الاول: الاطار المنهجي

أولاً: مشكلة البحث

دخل العراق مرحلة جديدة من تاريخه الاجتماعي و السياسي بعد سنة ٢٠٠٣، عقب إسقاط نظام الحكم الشمولي الذي كان مسيطراً على الإعلام من خلال أدوات المراقبة الحازمة و الإرشاد السياسي المباشر. هذا التغير الديمقراطي الذي أتى حاملاً شعار إشادة الدولة المدنية و الحرية كان له انعكاسات مباشرة على المشهد الإعلامي في العراق ، ففي الظاهر شهد الإعلام تحرراً ملحوظاً تجسد في ازدياد أعداد الوسائل الإعلامية سواء كانت مرئية أو مسموعة أو مكتوبة ، فقد جرى تأسيس عشرات الصحف و القنوات الفضائية و المواقع الإلكترونية و الإذاعات أثناء مدة زمنية محددة ، وتم اعتبار هذا التعدد هو المقدمة لمظاهر حرية التعبير عن الرأي في العراق الجديد ، وتم اعتباره تطوراً لم يسبق وأن حصل في تاريخ الصحافة في العراق (UNDP Iraq 2024).

إلا أن هذا التنوع و التعدد لم يكن بشكل دائم منعكساً لوضع ديمقراطي مؤكد ، بل في كثير من الأحيان كان نتيجة تدخلات خارجية أو طائفية أو حزبية ، بحيث أن الكثير من الوسائل الإعلامية قد تحولت إلى منابر سياسية تقوم بالتعبير عن اتجاهات من يقوم بتمويلها و خدمة مصالحهم ، وهذا أدى إلى إنتاج إعلام منقسم وليس باستطاعته تأدية دوره في الرقابة المستقلة على السلطة أو كمساحة للتعبير المفتوح على كافة مكونات المجتمع (Chatham 2024).

وعلى الرغم من أن دستور العراق الصادر عام ٢٠٠٥ قام في المادة (٣٨) بالإقرار بحرية التعبير عن الرأي بجميع الوسائل ، و حرية الإعلام و الصحافة و كذلك حرية الطباعة و النشر ، فقد بقيت هذه الحريات مقيدة بقوانين قديمة لم يتم إلغاؤها ، و بتشريعات ليست كاملة ، و بانتفاء وجود بيئة آمنة للصحفيين . فقامت المنظمات الحقوقية بتسجيل مئات الانتهاكات بحق الإعلاميين ، ومن ضمنها حالات تتمثل بالاعتداء و الاغتيال و التهديد ، في الوقت الذي بقي معظم هذه الجرائم من دون أي محاسبة (Human Rights Watch 2024).

إضافة إلى تدخل المؤسسات الرسمية ومنها هيئة الاتصالات و الإعلام في فرض بعض القيود التنظيمية على بعض الوسائل الإعلامية ، لدرجة أنها بلغت حد إغلاق بعض القنوات الإعلامية أو إلزام دفع غرامات لأسباب سياسية أو متذرعاً بالأمن القومي ، وهذا أدى إلى إضعاف الوصول إلى إعلام مستقل (Reporters Without Borders 2024)

و بسبب ذلك أصبح الكثير من الصحفيين يقومون بممارسة مراقبة ذاتية بسبب خوفهم من الملاحقة أو التهديد ، وهذا يؤدي بشكل فعلي إلى تخفيض حيز الحرية المعطاة لهم بشكل نظري على الورق.

أمام هذا الاختلاف بين نصوص الدستور و بين الواقع الفعلي وأمام ما يبدو من استعمال الإعلام كوسيلة للنفوذ السياسي أكثر من كونه أداة تخدم الصالح العام و الحقيقة ، يظهر التساؤل الرئيسي التالي :

إلى أي درجة كان للتغير الديمقراطي بعد سنة ٢٠٠٣ تأثيراً على الإعلام في العراق ، بين دعم و رفد حرية التعبير من ناحية و التوظيف السياسي له من ناحية أخرى ؟ .

ثانياً: أهمية البحث:

أهمية هذا البحث نابعة من أنه يتطرق للتحول الإعلامي في العراق عقب عام ٢٠٠٣ ، كواحد من أهم دلالات الانتقال الديموقراطي ، حيث يلقي الضوء على التضاد بين نصوص الدستور التي تكفل حرية التعبير وبين الواقع الفعلي الذي يشهد تدخلاً سياسياً و حزبياً كبيراً في عمل الوسائل الإعلامية.

ثالثاً: هدف البحث:

ان الهدف الرئيسي للبحث هو التعرف على أثر التحول الديمقراطي بعد العام ٢٠٠٣ على الاعلام العراقي ما بين حرية التعبير والتوظيف السياسي، و من الهدف الرئيسي تتفرع الأهداف الفرعية الآتية:

- التعرف على مفهوم التحول الديمقراطي ومفهوم حرية التعبير والتوظيف السياسي في الاعلام.
- التعرف على القوانين والتعليمات المتعلقة بالإعلام العراقي بعد العام ٢٠٠٣
- التعرف على التحول الديمقراطي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ وأثره على وسائل الاعلام

رابعاً: حدود البحث

الحدود الموضوعية: في حدوده الموضوعية يتناول البحث (دور الاعلام السياسي في تأجيج او اخماد الصراعات الطائفية)

الحدود المكانية : يتناول البحث في حدوده المكانية (دولة العراق)

الحدود الزمنية: يتناول البحث في حدوده الزمنية الفترة ما بين (٢٠٠٣-٢٠٢٥)

خامساً: منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك نظراً لملائمته لمتطلبات هذا البحث.

سادسا: الدراسات السابقة

- دراسة haider s.kadhum ٢٠١٢

هذه الدراسة تناولت حالة المشهد الصحفي العراقي بعد أن أطيح بالنظام السياسي العراقي قبل عام ٢٠٠٣ وهذه الأطروحة استعملت أدلة مستندة لمقابلات أصلية مع شخصيات هامة من الصحافة العراقية لتشكيل صورة شاملة لتلك المحاولات

وأيضا حاولت الكشف بشكل خاص عن التدخلات الأمريكية في الفترة بين ٢٠٠٣-٢٠٠٦ بعمل الصحافة العراقية من بينها الانتشار الكبير للصحف المحلية بعد أن قامت السلطات الامريكية بمحاولة توظيفه كدليل على النجاح بإضافة الطابع الديمقراطي في العراق لكن جاء هذا الطرح بنتائج سلبية عند القراءة حول التشكيك بمصداقية الصحافة الحديثة والسبب هو الفوضى الكبيرة التي أوجدتها تلك السياسة، والدراسة أيضا توصلت الى أننا نحتاج لانشاء اطار قانوني جديد لوسائل الاعلام، ونضيف الى ذلك ما فعلته سلطة الائتلاف المؤقت الموجودة ضمن العراق حيث أصدرت أوامر منحت بموجبها الرئيس الحق بمعاقبة أو إغلاق أي كيان إعلامي إذا قام بمخالفة شروط محددة، كما توصلت الدراسة إلى أن خطط وزارة الدفاع الامريكية كانت مبكرة بضرورة خلق وتشكيل صحافة عراقية تكون على الأغلب صديقة للاختلال الامريكي، وتتصدى للحملات والرسائل المعادية لأمريكا الا أن البنتاغون لم ينجح والمقاول الرئيسي الذي أسندت له المهمة كان بشكل أكبر موجه باتجاه التحكم بالمعلومات وايضا الدراسة توصلت أن سلطة الاحتلال تفضل اجراء آخر هو رشوة الصحفيين المحليين من أجل نشر تلك الاحداث وتغطيتها.

- دراسة ٢ mohammed ali yaseen taha 2018

هذه الدراسة تعتبر من الدراسات المقارنة ومانا مهتمة بالنظام السياسي التوجه ضمن إقليم كوردستان العراق وبالتحديد بذلك المتعلق بالنظام الإعلامي والمتفاعل بين النظامين

وتعتبر من المحاولات الأولى من أجل تقديم دراسة مقارنة للصحافة والسياسة بإقليم كوردستان العراق من أجل المشاركة بمناقشات الاعلام النظرية ومن أجل فهم ديناميكية أنظمة الاعلام

وهذه الدراسة استعملت التحليل الكيفي للقوانين المحفوظة والخالية ووسائل الإعلام والوثائق الحزبية ونضيف إلى ذلك الاستبيانات المجهولة والمقابلات الشخصية شبه المتظمة التي تم إجراؤها كجزء من الدراسة والدراسة توصلت إلى أن ملكية الحزب كاملة لوسائل الإعلام وأن الاباط بين الاعلام والسياسة أمر لا مهرب منه وأنهما يكملان بعضهما وكذلك توصلت انه ليس ضروري أن يكون الصحفيين من المهنيين ويكفي أن يكونوا أعضاء بالاطراف الحزبية التي تسيطر على وسائل الاعلام، كما وجدت الدراسة ان للدولة دور مهم بالرقابة وتظل التشريعات التي تتعلق بالأعلام عل الاغلب حبر على الورق بدل ان تنفذ بالكامل.

سابعاً: هيكلية البحث

اقتضى البحث أن يتم توزيعه الى ثلاثة مباحث شاملة اضافة الى المقدمة وخاتمة، حيث تناول المبحث الاول الاطار المنهجي للبحث، فيما تناول المبحث الثاني الاطار النظري، اما المبحث الثالث فتناول الجانب التطبيقي، لينتهي البحث بخاتمة تحتوي على أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الثاني: الاطار النظري

في هذا المبحث نتناول أبرز المفاهيم المتعلقة بالبحث، كما يلي:

أولاً: مفهوم التحول الديمقراطي

التحول الديمقراطي: يوجد العديد من المفاهيم المتداخلة مع مفهوم التحول الديمقراطي ومن ضمنها الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي والتحول الليبرالي.

فالتحول الديمقراطي هو المرحلة التي تحاول فيها الدولة التحول من مرحلة اللاديمقراطية إلى مرحلة الديمقراطية فالنظام السياسي الذي يحدث فيه مرحلة تحول ديمقراطي يمر بمرحلة انتقالية من نظام ليس ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي لكون مرحلة التحول الديمقراطي هي مرحلة بين النظم التسلطية والنظم الديمقراطية، فحين تحاول النظم التسلطية أن تعبر من مرحلة اللاديمقراطية إلى مرحلة الديمقراطية هنا يطلق على هذه المرحلة مرحلة التحول الديمقراطي وتعاني هذه المرحلة العديد من المعوقات التي تؤدي إلى عدم نجاحها وفشلها أو تواجه منغصات، غير أن العديد من البلدان وفي ضوء وجود الثقافة الديمقراطية تحاول

العبور إلى هذه الناحية فعملية بناء الديمقراطية باتت في الوقت الراهن أمر مُلح لأن نمط النظام السياسي المؤسساتي والقانوني يلعب دوراً هاماً في نجاح النظم الديمقراطية واستمراريتها (بولس٢٠١٢، ٤٨) .

إن الفروقات بين التحول الديمقراطي وبين الديمقراطية هو أن الوضع في التحول الديمقراطي يستدعي انهيار النظام الديكتاتوري الموجود ومن الممكن أن يكون هذا التحول إما من خلال الطرق السلمية أو من خلال العنف ويستدعي كذلك إشادة مؤسسات قانونية وسياسية كمقدمة لكتابة الدستور الذي يحمي الحريات الفردية ويكفل إجراء انتخابات تتصف بالشفافية والنزاهة .فالتحول من مرحلة غير دائمة ما بين إنهاء نظام سياسي آيل للسقوط وبين إنشاء نظام سياسي جديد هنا ينبغي القول أنه ليس من الضروري أن يقوم التحول السياسي بإنتاج نظام ديمقراطي فمن الممكن أن ينتج نظام تسلطي جديد أو الانزلاق باتجاه حرب أهلية أو فوضى أما الديمقراطية وكما ذكرنا فإن معناها نظام حكم يؤكد على سيادة القانون وعدم التفرد بالسلطة ويضمن الحرية لكافة المواطنين في سياق انتقال سلمي للسلطة ضمن مبادئ ينص عليها دستور الدولة أي تكون الديمقراطية عند نجاح عملية التحول الديمقراطي بحسب الاتجاه السليم (حسنين ٢٠١٤).

وفي سياق الحديث عن دوافع التحول الديمقراطي فإن صموئيل هينتغتون قام بتحديد خمسة أسباب ودوافع للتحول الديمقراطي وهي :

١- نتائج العدوى : حين يبدأ شعب بلد معين بالمطالبة بالديمقراطية فإن البلدان المجاورة لها تتأثر بذلك ويبدأ مواطنوها بمطالبة حكوماتهم بإجراء إصلاحات .

٢- انهيار الحكومة المستبدة : عندما لا يتمكن النظام الموجود من تأمين الاحتياجات الأساسية للمواطنين ولا يتمكن من صيانة النظام السياسي فإن المواطنين يطالبون بإجراء إصلاحات والقيام بثورة من أجل بناء نظام جديد.

٣- النمو الاقتصادي: يدل مفهوم الليبرالية على ازدياد النمو الاقتصادي ويعمل على إيجاد الطبقة المتوسطة التي تعمل بدورها على المطالبة بإعطائها فرصة للاندماج في العملية السياسية وفي هذا النمط من الحالات فإن التعبئة الاجتماعية تغدو سريعة للحد من شرعية الحكومة المستبدة.

٤- خيار القادة الساسيين : يعتبر أحد المفاهيم الأساسية الواردة من الطبقة الحاكمة وتحديداً عندما يدرك القادة أن التحول الديمقراطي هو العلاج الوحيد للمحافظة على النظام وهنا فإن السياسيون يبدأون بعملية التحول الديمقراطي.

٥- تأثير الجهات الفاعلة من خارج الدولة: ان بعض الاجراءات التي تتخذها الدول الخارجية و المنظمات الدولية تشكل ضغطاً على النظام الاستبدادي (Huntington 1991, 123).

وللتحول الديمقراطي عدة خصائص اهمها :

- عملية نسبية ومعقدة: تبرز نسبيتها في إمكانية التعرض لانتكاسات ومخاطر قد تؤثر على سير العملية الديمقراطية واستعادة النظام الاستبدادي، ومعقدة نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية، والاقتصادية، والثقافية، ويتميز بالتعقيد حيث يتضمن تغيرات في الأهداف والمباني (مصطفى٢٠١٠، ١١)
- التدرج والمرحلية: لا تحدث عملية الانتقال الديمقراطي فجأة، بل تمر بعدة عمليات وتحتاج إلى فترة زمنية تختلف من دولة إلى أخرى، على الرغم من الاختلاف والاختلاف في درجة الانتقال بين الدول والعوامل المختلفة المؤثرة في الانتقال الديمقراطي.
- متأثرة بالبيئة الداخلية والخارجية: تتأثر عملية التحول الديمقراطي بعدة عوامل من البيئة الداخلية والخارجية، فقد لعبت ثورة المعلومات والاتصال دورا مهما في الكشف عن السياسات الداخلية للدول وساهمت في نقل تجارب الدول في التحول الديمقراطي للدول الأخرى، ولعب التدخل الخارجي دورا مؤثرا في هذا الشأن، أما دور البيئة الداخلية فهو أخطر من البيئة الخارجية لأنه مهما كانت العوامل الخارجية العظيمة بدون إرادة وطنية وتوافق ديمقراطي بين الأحزاب السياسية الداخلية لن تنجح تجارب الانتقال الديمقراطي (محمود٢٠١٦ ، ٩٢-٩٣).

وفي خضم الحديث عن الانتقال الديمقراطي، لا بد من الإشارة إلى أن التحدي الأهم الذي يواجه الانتقال الديمقراطي في الدول العربية، بما فيها العراق، وهو الأوضاع الاجتماعية للمجتمعات العربية المتمثلة في القبلية والطائفية والتعصب، جعلت من المهم والضروري إعطاء الأولوية لمعالجة تلك الأزمات المجتمعية قبل التوجه نحو الديمقراطية التي نراها مجرد اسمية مجردة من مضمونها الفعلي، وأشار المفكر والدبلوماسي الجزائري الأخضر الإبراهيمي صراحة إلى أن النموذج الديمقراطي المعمول به في الغرب لن يساعدنا في تحقيق أهدافنا في بناء مجتمع تقدمي حديث) بسبب تبعية الدول العربية للدول الغربية (عبدالوهاب ٢٠١١، ٥٤).

لكن التعاطي المنظم والصحيح وفق القواعد الدستورية تكفل حقوق مختلف افراد المجتمع دون تمييز وفق مبدأ المواطنة ، وبالامكان القول ان وجود سكان ذوو تعددية ثقافية واجتماعية ومذهبية يمكن أن يساعد على خلق توازن يمنع الاستبداد (بشارة ٢٠٠٧ ، ١٤٩). اي ان وجود التباين الاجتماعي على مختلف مسمياته

يمكن ان يكون عامل قوة وضعف او تحدي للتحول الديمقراطي في الوقت ذاته، وذلك يقف على التعاطي الصحيح مع هذا التباين .

ثانياً: حرية التعبير في وسائل الاعلام

تؤدي الوسائل الإعلامية العديد من الأدوار المتنوعة في حرية التعبير .

١- في ضوء التطورات التي شهدتها الوسائل الإعلامية ، بات الإعلام هو الموجه الأساسي لسياسات العالم حيث أن من يقوم بصناعة القرار يتأثرون و يؤثرون بما تقوم وسائل الإعلام بنشره حول مواضيع عالمية و إقليمية و محلية وهذا يجعلهم يقومون بتغيير تصرفاتهم و سلوكياتهم تجاه الكثير من المواضيع و القضايا.

٢- يلعب الإعلام الحر دوراً كبيراً في الترويج للتحول الديمقراطى عن طريق البث الحي و المباشر للكثير من نماذج ديمقراطيات العالم وهذا فيه رسائل كامنة للقادة و باقي الجماهير بهدف التغيير و الانتقال إلى الأفضل في ضوء نظام ديمقراطي مؤمن بالحرية .

٣- تلعب وسائل الإعلام العالمية دوراً هاماً في جذب الفئات المثقفة للترويج لموضوع التحول الديموقراطي في بعض بلدان العالم و تحديداً تلك التي لم تنتقل بعد إلى الديمقراطية الفعلية وذلك من خلال المقالات الصحفية و الحوارات التلفزيونية و الندوات والمؤتمرات حيث يجري تكثيف الجهود بهدف إعادة تكوين الرأي العام للإسهام في مساندة تيارات التحول الديموقراطي التي تحدث في شتى الدول العالمية .

٤- تدل الأبحاث و الدراسات إلى ازدياد أهمية الدور الذي تلعبه الوسائل الإعلامية في المجال السياسي و يتضح ذلك في توظيف وسائل الإعلام سواء المحلية أو الدولية ليجري عن طريقها الترويج للقيم الاجتماعية و السياسية و الثقافية الغربية و إشاعتها في بلدان الجنوب ، وهذا ما جرى فعلاً في عملية الإصلاحات الأخيرة في الشرق الأوسط حيث باتت الكثير من الحكومات محرجة أمام شعوبها .

٥- و أيضاً تدل الأبحاث و الدراسات من جانب آخر إلى انتفاع التحول الديموقراطي في بعض البلدان من استمرار النظام الإعلامي العالمي الحالي الذي يتصف بالخلل و أوجه الاختلاف سواء على الصعيد العالمي أو المحلي والتي تتجسد في الانسياب الغير متزن للمعلومات مع تأكيد التوجه الرأسي الأحادي للإعلام من الشمال إلى الجنوب (بن صغير ٢٠٢٠، ٤١١).

٦- إن أثر الوسائل الإعلامية في عملية التحول الديموقراطي اكتسب أهمية بالغة حيث أن التغطية الإعلامية في بعض البلدان كانت داعمة لمطالب المعارضة بهدف الوصول إلى حكومة أكثر شفافية ، وذلك في سعي منها لدفع مسيرة الانتقال إلى ديمقراطية فعلية يتمتع الفرد فيها بحقوقه السياسية و المدنية.

٧- إن عملية صياغة التحويل الديمقراطي في الكثير من البلدان تأثرت بوسائل الإعلام وما تشيعه من أخبار و تحاليل لمقدرتها على التوغل ضمن دهاليز الحكم إلى درجة تجعل من الصعب تجنب تسرب الأخبار قبل تطبيق السياسات ، وهذا ما يحذو برجال السياسة إلى التغير في بعض الأحيان و الرضا بالأمر الواقع في أحيان أخرى.

٨- تحدث بعض الآثار السياسية للتحول الديمقراطي للوسائل الإعلامية عن طريق معلوماتها عن الأشخاص والتي قد تغيّر أو لا تغيّر التوجهات وهذه بدورها قد تقوم بتغيير أو عدم تغيير السلوك السياسي وقد يتحقق هذا التأثير عن طريق أي عنصر من عناصر عملية الاتصال وهي المرسل و الرسالة و الوسيلة و المستقبل ، أو من الممكن أن يتحقق عبر السياق الإعلامي أو التتابع أو التوقيت أو التكرار .

٩- إن الوسائل الإعلامية تتدخل في عملية اتخاذ القرار في مختلف المراحل ، فهي تمنح رجل السياسة المعلومات التي على أساسها يقوم ببناء وجهة نظره ، أو تمنحه المادة التي يرغب بها ليعزز رأيه في عملية الانتقال من النظام الغير ديمقراطي إلى النظام الديموقراطي ، و بالتالي اتخاذ القرار الصحيح نحو هذا الاتجاه.

١٠- من البديهي أن الوسائل الإعلامية لا تمنح ذات التركيز و الاهتمام لجميع المسائل و القضايا حيث تبرز فروقات المعالجات الإعلامية من جهة الموضوع و الشكل و المساحة و التكرار أو الزمن و مختلف عناصر الإظهار ، و اعتماداً على هذه الفروقات في التركيز تتشكل الأجندة الإعلامية (بسيوني١٩٩٧، ٩٧)، بشأن المسائل السياسية وفي مقدمتها قرار التحول الديموقراطي.

١١- إن اهتمام وسائل الإعلام بمواضيع و مسائل سياسية لها ارتباط بالتحول الديمقراطي يفضي إلى انتقال ذات التركيز إلى أصحاب القرار السياسي ، بحيث تغدو أولوية اهتمام الوسائل الإعلامية هي نفسها أولوية اهتمام الساسة ، بمعنى أن الوسائل الإعلامية تقوم بدفع رجل السياسة في أوقات كثيرة إلى التكيف لفهمه للقضايا بحسب تكيف الوسائل الإعلامية و فهمها لنفس المواضيع و القضايا بشكل يحقق انسجاماً بين أجندة الوسائل الإعلامية و بين أجندة رجل السياسة (دينيس ٢٠٠٤، ٥٥-٥٧).

ثالثاً: التوظيف السياسي في وسائل الاعلام

يعتقد من يدرس وسائل الاتصال السياسي أن وسائل الإعلام تؤثر بشكل كبير على القرارات السياسية و هذا نتيجة سببين اثنين هما:

السبب الأول: إن الوسائل الإعلامية لها تأثير على القرارات السياسية وهذا لكونها تنقل توجهات الرأي العام تجاه الموضوع المحدد من أجل تحقيق الديمقراطية بشكل أكبر.

السبب الثاني: يعتقد صانعو القرار بضرورة هذه الوسائل فيتم النظر إليها كمعيار لرد فعل الجماهير تجاه السياسات التي يتبعها و القرارات التي يتخذها . إن الوسائل الإعلامية شبيهة بالضوء الذي ينير طريق صانعي القرار السياسي في صنع القرار و توجيه ردات أفعالهم تجاه الوقائع و الأحداث و المواقف السياسية و تحديداً عملية التحول الديموقراطي.

ومنه ، فإن ما ذكرناه سابقاً تجاه الصلة بين الوسائل الإعلامية و بين صنع القرارات السياسية ، بإمكاننا أن نقوم بتحديد الأدوار التي تؤديها الوسائل الإعلامية في عملية صياغة القرار السياسي الذي يخص الانتقال للديموقراطية و التحول لها (عبده ٢٠٠٤، ١٦٣-١٦٥).

١- إن الدور الذي يلعبه الإعلام مهما كانت صورته في تأثيره على صنع القرار يتناسب بشكل طردي مع حرية التعبير عن الرأي أو حرية الإعلام .

٢- بإمكان الإعلام لفت نظر من يقوم بصناعة القرار السياسي إلى الديمقراطية و يسهم كذلك في تشكيل آرائهم و أفكارهم و رؤاهم عن هذه الديموقراطية و بالتالي الإسهام في تكوين القرار الذي يتم اتخاذه بخصوص التحول الديموقراطي.

٣- إن الإعلام في المجتمعات الديمقراطية يعكس تأثير الرأي العام على من يقوم بصناعة القرار بحيث أن مواقفهم تلقى استجابة تجاه تبديل أشكال الحكم و تغييرها .

٤- تساهم الوسائل الإعلامية في نقل الأخبار و ردود الأفعال بين شتى أنحاء العالم و الوحدات السياسية فيه ، وهذا يجعل من يقوم بصناعة القرار يتمكنون من الإلمام بما يحدث بشكل سريع يفوق القنوات الرسمية في الاتصال .

ومن ناحية أخرى باتت الوسائل الإعلامية هي من تصنع الرأي العام سواء المحلي أو العالمي ، الذي يجسد قاعدة السلطة في هذا القرن لكون الرأي العام يؤدي دوراً مهماً و استراتيجياً في المجتمعات الديمقراطية ، و ازدادت أهميته في هذا الزمن فقد بات يجسد المرجعية الرئيسية في صنع القرار و في النظر و البت في العديد من المسائل و المواضيع المصيرية و الهامة و الحساسة (قيراط ٢٠٠١، ٢٣٩).

المبحث الثالث: الاطار التطبيقي

اولاً: القوانين والتعليمات المتعلقة بالإعلام العراقي بعد العام ٢٠٠٣

بعد أن سقط نظام الدولة واحتل العراق في عام ٢٠٠٣ الموافق ل٩ نيسان فإن الساحة العراقية شهدت فوضى كبيرة أثرت على كل مرافق الحياة ،وانقسم الناس في الداخل لعدة أقسام:،قسم منهم صدم بواقعه الجديد الذي لم يكن يحسب له حساب وقسم آخر كان متردد بتعامله مع الواقع وقسم ثالث كان متفائل بسقوط النظام وغياب السلطة والاحتلال وقسم آخر صمم على مقاومة مشروع الاحتلال وهناك أحزاب سياسية تم تشكيلها خارج البلاد جاءت مع الاحتلال وهي حاملة للأحداث مختلفة معظمها لا يخلو من الارتباط بأحدث دول أجنبية ترغب أن تحقق مصالحها في العراق بعد أن سقط فيها النظام وهذه الأحزاب بالتعاون مع مع بعض التيارات الدينية قامت بإصدار مجلات وصحف وقامت ببناء قاعات وأخذت تؤسس لقنوات فضائية حتى تعبر عن أفكارها الدينية والسياسية ومنذ أن استلمت قوات الاحتلال السلطة في العراق في عام ٢٠٠٣ فإن تلك القوات أصدرت مجموعة أوامر متعلقة بالإعلام والصحافة في العراق وهي كما يلي (الخفاف ٢٠٠٦ ، ٤٥):

١- القانون لعام ٢٠٠٣ الذي يحمل الرقم (٤) والذي تضمن قرار حل وزارة الإعلام والثقافة في عام ٢٠٠٣ الموافق ل٢٣ نيسان وإيقاف إصدار وسائل الإعلام والمجلات والصحف التي كانت تصدر ه عند حكم النظام السابق وقامت بتحديد ضوابط عامة للصحافة التي صدرت بعد أن سقط نظام الاحتلال السابق وورد فيه(منع وسائل الإعلام من بث أو نشر أية مادة تحرض على العنف أو الإخلال بالنظام وتدعو لإثارة الشغب وتضر بالممتلكات (البكري٢٠٠٦، ٢١٧).

وهذا القانون حكومة الاحتلال صلاحية لمتابعة وسائل الإعلام المحرضة على العنف أو تلك التي تسبب الفتن (جريدة الصباح، ٢٠٠٣) وإمكانية تعطيلها ومصادرة معداتها أو تفتيشها وسمحت قوات الاحتلال لنفسها تحت هذا العنوان العريض أن تراقب الصحف وتفتشها وتداهم مقراتها وتفرض غرامات مالية على أصحابها (جريدة الوقائع العراقية ٢٠٠٤).

٢- القرار رقم ٦ في عام ٢٠٠٣ الحامل للرقم ٦ وجاء في نصه(تأسيس شبكة الإعلام العراقية على اعتبار أنها هيئة مستقلة للإعلام وتأخذ مكان وزارة الإعلام المنحلة (البدراني ٢٠٠٨، ١٢٢) والتي امتلكت منذ بداية تأسيسها محطتين إذاعيتين ومحطة تلفزيونية وجريدتان هما الصباح وسوم (الخفاف ٢٠٠٦، ٤٦)

٣- التكليف الذي صدر في تموز عام ٣٠٠٣ إلى (سايمون هالسوك)

وهو المشرف والمتحدث الرسمي على سلطات الأمم المتحدة في كوسوفو كلفوه أن يشرف على شبكة الإعلام العراقية وأن ينظم الأنشطة الإعلامية في العراق

وتعتبر النقاط التي ذكرناها سابقا مرتكزات رئيسية تم اعتمادها بتنظيم عمل الإعلام الرسمي الذي صدر عن حكومة الاحتلال وبعد ذلك حكومة العراق التي التزمت باتفاقيات مع الأمم المتحدة والاحتلال

وبسبب عدم وجود قانون واضح لتنظيم المؤسسات الصحفية وعمل الإعلام فقد أصبحت الساحة الإعلامية في العراق مكشوفة لأي أحد يرغب بتقديم رأيه من دون أي ضوابط قانونية سهل هذا الأمر على عدة صحف وقنوات تلفزيونية وإذاعات الظهور في زمن احتلال

العراق وظهر في هذه المرحلة عدة صعوبات واجهت العمل الصحفي وهناك بعض الإحصائيات أشارت إلى أن عدد الإعلاميين الذين قضوا في العراق منذ أن احتل في ٢٠٠٣ الموافق ل٩ نيسان وحتى عام ٢٠٠٧ كان٢٣٢ (البدران ٢٠٠٨، ١٢٤).

وفي عام ٢٠٠٤ في شهر نيسان قام مجلس الحكم في العراق الذي تم تشكيله من قبل الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر باتخاذ قرارات بتشكيل هيئة الإعلام والاتصال وتم رصد مبلغ ٦ مليون دولار أمريكي مهمتها تنظيم عمل الحكومة العراقي الاعلامي كما أن جمال الماشطة ترأس هذه الهيئة (صحيفة الرقيب ٢٠٠٤)

وبعد أن أشرفت حكومة الاحتلال على تشكيل الحكومة العراقية قامت بإصدار قانون الدفاع عن السلامة الوطنية لعام٢٠٠٢ حيث ورد في المادة ٣ رابعا منه (يحق لرئيس الوزراء فرض الرقابة على المؤسسات الإعلامية وتفتيشها ومعاقبة المخالفين بالحبس لمدة لا تزيد عن ٣ سنوات وغرامة لا تزيد عن مليون دينار أو إحدى هاتين العقوبتين (جريدة الوقائع العراقية ٢٠٠٤)

ثانياً: التحول الديمقراطي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ وأثره على وسائل الاعلام

إن التحولات السياسية والمتمثلة باحتلال العراق من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والعمل على تغيير نظام الحكم في العراق من خلال القوة وتأسيس شكل جديد وسبل جديدة لإدارة النظام وأمور الدولة وبشكل فتح الأبواب مشرعة أمام الأفكار والآراء والمعتقدات المختلفة والمتعاكسة في بعض الأحيان وهذا أدى إلى إظهار مشكلة إدارة الأمور السياسية ومن خلال أي نظام من نظم الحكم المعروفة على مستوى العالم للتعامل مع الموروث الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والوضع السياسي الجديد الذي نشأ عن ماهية الاحتلال والبيئة السياسية الخارجية والداخلية للعراق .

وقد ظهر الكثير من القوى الاجتماعية التي تؤثر في النظام السياسي الجديد في العراق إلى جانب ما سبق من تيارات وقوى سياسية تجسدت في كل من العشائر والمرجعيات الدينية العليا التي لها نفوذ اجتماعي كبير.

١- أثر التحول الديمقراطي على المشهد الاعلامي في العراق من حيث حرية التعبير والتوظيف السياسي

إن تنوع وجهات النظر للمواضيع والوقائع والأحداث واختلاف المواقف التي تتعلق بها في النظام السياسي الجديد في العراق بعد عام ٢٠٠٣ قد يتسبب في الكشف عن توجهات القائم بالاتصال والانتماء السياسي له من خلال اعتماده لخيارات محددة دون غيرها في العمل الإعلامي أو الصحفي حيث يعتبر بعض المختصين أن التوجهات السياسية تعتبر ثاني العوامل من حيث المقدرة على التأثير في خيارات نقل الأخبار والوقائع من جانب القائمين بالاتصال بعد التحيز الثقافي وهذا ما أكدت عليه العديد من الدراسات الهامة عن الاتجاهات السياسية لمن يقوم بالاتصال إلى وجود انتماءات سياسية متعددة بينهم أن للقائم بالاتصال توجهات نحو نفسه ونحو قضية رسالته الإعلامية وأيضاً نحو الجماهير فتوجهه نحو نفسه له تأثير على نوع الرسالة التي يقوم بتأديتها وعلى تأثيرها، ففي حال كان توجهه نحو نفسه إيجابياً فإنه يخلق الثقة في ذاته وهذا له انعكاس على من يتعاملون معه فيثقون برسالته الإعلامية وتوجهه باتجاه الموضوع فينبغي أن يكون مزمناً بما يقوم بكتابته ونشره فمن يقوم بالاتصال يكلف بالكتابة عن العديد من الأشياء فإن لم يكن مؤمناً بصدق ما يقوله وأن يكون مقتنعاً به يبدو هناك مشقة في نقل معلوماته بشكل فعال بينما توجه القائم بالاتصال باتجاه الجماهير فيعتبر من العوامل المحددة لدرجة نجاح أو إخفاق التواصل إذ أن الجماهير لا تسمع ولا تثق بكلام فرد يشعر أنه غير مهتم به حتى لو كان ما يتحدث به منطقياً وصائباً .إن القائم بالاتصال كلما كان صاحب توجه عقائدي أو سياسي فإن ذلك سوف يكون له تأثير في قراراته في نشر رسالته الصحفية والإعلانية ويغفل كل ما يتنافى أو يخالف مصلحة أفكاره أو على أقل تقدير سوف يقلل من شأنه ويوجد صلة بين التوجه السياسي لمن يقوم بالاتصال وبين أدائهم الإعلامي والصحفي إذ أن الكثير من القائمين بالاتصال الذين تتنافى توجهاتهم الأيديولوجية مع السياسة الإعلامية يقومون باللجوء إلى نشر أعمالهم في وسائل أخرى تنسجم مع توجهاتهم السياسية بمعنى أن عملهم الإعلامي يغدو معتاد في الوسائل التي تتنافى مع توجهاتهم وظهر ذلك بشكل واضح عن طريق الممارسات الصحفية والإعلامية للقائم بالاتصال في مختلف وسائل الإعلام للنظام الإعلامي والصحفي في العراق حيث أن القائم بالاتصال في تلك الوسائل يقوم بانتقاء رسائل

الإعلام المنسجمة مع أيديولوجيته الفكرية أو التي تعتبر ذات أهمية لتياره أو حزبه في حال كان منتمياً له (التميمي٢٠١٣، ١١٥).

هذا وأن التصرف أو السلوك المهني للقائم بالاتصال يُفترض أن يستند على الضبط الذاتي للأحاسيس والمشاعر والتوجهات في شتى المواقف والمحافظة على حاجاتهم الخاصة بمنأى عن مواقفهم المهنية وأيضاً التصرف بشكل مهني والارتكاز على الأسلوب الموضوعي والاعتماد على الفهم والتحليل عوضاً عن الأحكام العشوائية لهذا نرى أن القيم الذاتية لمن يقوم بالاتصال وتوجهاته تعتبر ضغطاً عليه ولها تأثير في عمله الصحفي مهما حاول الابتعاد عن الذاتية والتزام الموضوعية فيجب أن يتسرب شيء منه بالسطور التي يقوم بكتابتها والخبرات المهنية ودرجة التعليم والتدريب التي ينالها القائم بالاتصال.

ومن الممكن أن يساهم في ضبط ذاتية من يقوم بالاتصال ويجعله يتعامل مع المواضيع الصحفية بصورة أكثر حرفية (الكعبي٢٠٠٥، ١٩٦)

لهذا فإن شريحة الإعلاميين والصحفيين المهنيين العاملين في الوسائل الإعلامية سواء كانت حزبية أو رسمية إلى حد بعيد ولديهم أفكار ومعتقدات سياسية ورؤى وطنية تم إبعادهم عن العمل في النظام الإعلامي والصحفي الجديد في العراق وتم الاستعانة بسواهم من الدخلاء على مهنة الإعلام والصحافة لسد الثغرات التي سببها النأي بالمحترفين الفعليين في الإعلام وهذا سبب ابتعاد وسائل الإعلام للتيارات السياسية والأحزاب في النظام الإعلامي والصحفي الجديد عن المهنية وامتازوا بالإنغلاق الحزبي والعشوائية والتقليدية والرتابة.

ومن أجل ذلك أدت التوجهات الفكرية والسياسية والعقائدية للتيارات السياسية والقوى في العراق بعد عام ٢٠٠٣ دوراً مهماً في تنوع التوجهات السياسية والأيديولوجية للنظام الإعلامي والصحفي في العراق بنفس العدد لتلك القوى والتيارات السياسية المهيمنة على المشهد السياسي الجديد إلى جانب الهامش المحدود لوسائل الإعلام المستقلة والتي حاولت أن تخلق مكاناً لها وسط الزحام والمنافسة الشديدة الغير منصفة مع وسائل إعلام تلك التيارات والأحزاب صاحبة السلطة والجاه والمال والنفوذ في العراق الجديد قبل أن تتنفس وسائل الإعلام المستقلة الصعداء عقب عام ٢٠١٠ عند تعرف واستعمال النظام الصحفي والاعلامي في العراق لوسائل الإعلام الجديد(New Media) والتي سببت توازن ما بين سيطرة التيارات السياسية المهيمنة والأحزاب والدور الفاعل لوسائل الإعلام المستقلة وهذا ما أكدته الأحداث العملية لنظام الإعلام والصحافة في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ والتي هيمنت عليه التيارات السياسية والأحزاب والقوى التي أورثها المحتل السلطة من غير الدولة في نظام سياسي خُلق مشوهاً من رحم الأجندات السلبية للمحتل تجاه بناء دولة

العراق الحرة والديمقراطية والحديثة والمتطورة كتجربتي اليابان وألمانيا عقل الحرب العالمية الثانية (ابراهيم ٢٠٠٥، ٢٤).

٢-سمات وسائل الاعلام العراقي بعد العام ٢٠٠٣

من الممكن تحديد عدة نقاط تمثل صفات الوسائل الإعلامية في العراق في هذه الفترة، وهي كما يلي:

١- شهدت تلك الفترة ظهور مئات المؤسسات الإعلامية ولم يشهدها العراق قبل ذلك
٢- غابت الأنظمة والقوانين التي نظمت عمل الإعلام والعاملين به
٣- من ميزات العمل في المؤسسات هو المخاطرة فالإعلاميون تعرضوا التصفية الجسدية
٤- لم يكن لمعظم المجلات والصحف مواقع ثابتة من أجل إدارتها
٥- هذه الوسائل كانت تابعة لتيارات دينية وأخرى سياسية
٦- كانت بعيدة عن الخطاب الوطني الشامل للعراق بجميع أطيافه وكان هناك بعض الاستثناءات لعدة وسائل إعلام معارضة
٧- معظم وسائل الإعلام العراقية عبرت عن توجهات عرقية أو طائفية أو دينية
٨- لم يستمر صدورها لفترة طويلة فمعظم المجلات والصحف تميزت بعمرها القصير
٩- المؤسسات الإعلامية افتقرت لأخلاق المهنة من حيث المصداقية
١٠-مجددت شخصيات محددة كانت تقف وراء تمويل تلك المؤسسات (الحمامي ٢٠١٥، ٢٣١-٢٣٢).

الخاتمة

بعد الانتهاء من البحث، فيما يلي أبرز النتائج والتوصيات التي توصل لها:

أولاً: النتائج:

١- بعد أن تعرض العراق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للاحتلال فإن الإعلام العراقي تحول من إعلام تحكمه الضوابط والقوانين لإعلام فوضوي كان ممثل لانعكاس الفوضى السياسية في العراق.

٢- القوانين التي حكمت إعلام العراق تميزت بأنها تطورت عن قانون المطبوعات العثماني مع تطورات كانت متماشية مع التطورات التي حدثت في الإعلام.

٣- اغلب وسائل الإعلام العراقية بعد أن احتلوا العراق تميزت بأنها تابعة لإحدى الجهات الدينية والسياسية وافتقرت للمهنة الإعلامية.

٤- وسائل الإعلام العراقية شهدت تطور كبير بعد أن احتل العراق وبعد أن كانت تلك الوسائل معدودة

٥- ملكية وسائل الإعلام العراقية صارت ملكية خاصة بعد أن كانت حكر على الحكومات المتعاقبة التي كانت حاكمة للعراق

ثانياً: التوصيات

١- العمل على تحديث التشريعات الإعلامية من اجل ضمان حرية التعبير.

٢- العمل على تعزيز استقلالية الإعلام من خلال القيام بمنع التمويل الحزبي والديني للوسائل الإعلامية المختلفة.

٣- العمل على انشاء هيئة وطنية لها استقلالية من اجل تنظيم الإعلام وفق معايير موضوعية محايدة ذات مهنية.

٤- ضرورة رفع كفاءة الاعلاميين العراقيين عبر برامج تأهيلية وتدريبية مهنية.

المصادر باللغة العربية :

١- إبراهيم، حسنين. ٢٠١٤. *الانتقال الديمقراطي: إطار نظري*. مركز الجزيرة للدراسات. http://studies.aljazeera.net\files\arabworlddemocracy\2013\2013124953343-2014-10-8.1483.html.

٢- إبراهيم، حسنين توفيق . ٢٠٠٥. *الإصلاح السياسي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي*. دبي: مركز الخليج للأبحاث.

٣- إسحق بولس، مينا. ٢٠١٢. التحول الديمقراطي والتغير في السياسة الخارجية: دراسة لسياسة كوريا الجنوبية تجاه كوريا الشمالية خلال الفترة (١٩٨٨ حتى ٢٠٠٧). رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة.

٤- الأفندي، عبد الوهاب . ٢٠١١. *الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٥- البدراني، فاضل . ٢٠٠٨ . " واقع الصحافة العراقية في زمن الاحتلال الأمريكي " . *مجلة المستقبل العربي*. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

٦- البكري، وائل عزت . ٢٠٠٦." تشريعات الصحافة في العراق " . *مجلة الباحث الإعلامي*. كلية الإعلام- جامعة بغداد.

٧- البلوعر، مصطفى . ٢٠١٠. التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (١٩٨٨-٢٠٠٨). أطروحة دكتوراه. كلية العلوم السياسية والإعلام- جامعة الجزائر.

٨- بسيوني، حمادة . ١٩٩٧. *وسائل الإعلام والسياسة: دراسة ترتيب الأولويات*. القاهرة: دار نهضة الشرق.
٩- بشارة، عزمي . ٢٠٠٧. *في المسألة العربية – مقدمة لبيان ديمقراطي عربي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
١٠-التميمي، شداد خليفة خزعل . ٢٠١٣. الحكومة الائتلافية في ظل دستور العراق لعام ٢٠٠٥. رسالة ماجستير. كلية القانون- الجامعة المستنصرية.
١١-الخفاف، مؤيد . ٢٠٠٦." الصحافة العراقية في عامين من ٩ نيسان ٢٠٠٣ وحتى نيسان ٢٠٠٥م " . *مجلة الباحث الإعلامي*. كلية الإعلام- جامعة بغداد.
١٢-الحمامي، هاشم . ٢٠١٥. " واقع الإعلام العراقي بعد احتلال العراق في التاسع من نيسان ٢٠٠٣م: دراسة وصفية للقوانين والتشريعات التي حكمت الإعلام في العراق " . *مجلة التراث*.
١٣-الكعبي، أزهار صبيح عنتاب . ٢٠٠٥. الصحافة الحزبية في العراق. رسالة ماجستير. كلية الإعلام. جامعة بغداد.
١٤-جريدة الصباح. العدد ٧٣. ٢٤ أيلول ٢٠٠٣.
١٥-جريدة الوقائع العراقية. العدد ٣٩٨٧. بغداد. أيلول ٢٠٠٤.
١٦-جرابر، دوريس آخرون . ٢٠٠٤. *سياسة الأخبار وأخبار السياسة*. ترجمة: زين نجاتي.القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.
١٧-صحيفة الرقيب. العدد ٢١٣. ٣٠ آذار ٢٠٠٤.
١٨-شوبكي، محمود سليم هاشم . ٢٠١٦. سياسات حركة النهضة وأثرها على التحول الديمقراطي في تونس ٢٠١٠-٢٠١٥. رسالة ماجستير. كلية الدراسات العليا- جامعة النجاح الوطنية. فلسطين.
١٩-عزيزة، عبده . ٢٠٠٤. *الإعلام والسياسة والرأي العام: دراسة في ترتيب الأولويات*. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
٢٠-محمد، قيراط . ٢٠٠١. *الإعلام والمجتمع: الرهانات والتحديات*. الإمارات: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.
٢١-صحيفة الوقائع العراقية. العدد ٣٩٧٩. ١٧ آب ٢٠٠٣.
٢٢-بن صغير، زكرياء . ٢٠٢٠. " دور الإعلام في التحول الديمقراطي نحو مقاربة لفهم إشكالية بناء الدولة " . *مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية*. الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

المصادر باللغة الانكليزية :

1. Chatham House. 2024. *Two decades of democracy in Iraq: Press freedom still under threat*. https://www.chathamhouse.org/
2. Hadhoom, Haider S. 2012. *The media in transition: The rise of an "independent" press in Post-Invasion Iraq and the American role in shaping the Iraqi press 2003 - 2005*. (Unpublished Doctoral Thesis, City University London). https://openaccess.city.ac.uk/id/eprint/1730 .Human Rights Watch. 2024. Iraq: Authorities use vague laws to suppress dissent. https://www.hrw.org /
3. Haddad, Hussein Ismail. 2024. *Digital and political transformation of the Iraqi media system after 2003*. Electronic Journal of Media Studies. 9(1). 23–39.
4. Huntington, S. P. 1991. *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*. Norman: University of Oklahoma Press
5. Mohammed, Ail Yaseen Taha. 2018. *Political parties and the press in the Kurdistan region of Iraq*. Doctoral Thesis. University of Lisbon. Institute of Social Sciences. http://hdl.handle.net/10451/37422 .
6. Reporters Without Borders (RSF). 2024. World Press Freedom Index: Iraq 2024. https://rsf.org/en/country/iraq
7. UNDP Iraq. 2024. The Media Landscape in Iraq: Challenges and Opportunities. United Nations Development Programme. https://www.iq.undp.org .

8. Ibrahim, Hassanein. 2014. Democratic Transition: A Theoretical Framework. Al Jazeera Centre for Studies. http://studies.aljazeera.net\files\arabworlddemocracy\2013\2013124953343-2014-10-8.1483.html.
9. Ibrahim, Hassanein Tawfiq. 2005. Political Reform in the Gulf Cooperation Council Countries. Dubai: Gulf Research Centre.
10. Ishaq Boulos, Mina. 2012. Democratic Transition and Change in Foreign Policy: A Study of South Korea's Policy Towards North Korea from 1988 to 2007. Master's Thesis. Faculty of Economics and Political Science, Cairo University.
11. Al-Afandy, Abdel Wahab. 2011. Political Culture and the Crisis of Democracy in the Arab World. Beirut: Centre for Arab Unity Studies.
12. Al-Badrani, Fadel. 2008. "The Reality of the Iraqi Press During the American Occupation." Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
13. Al-Bakri, Wael Ezzat. 2006. "Press Legislation in Iraq." Al-Baheth Al-Ilami Magazine. College of Media, University of Baghdad.
14. Al-Balou'r, Mustafa. 2010. Democratic Transformation in Arab Political Systems: A Case Study of the Algerian Political System (1988-2008). PhD Thesis. College of Political Science and Media, University of Algiers.
15. Bassiouni, Hamada. 1997. Media and Politics: A Study of Priority Ordering. Cairo: Dar Nahdet Al-Sharq.
16. Bishara, Azmi. 2007. On the Arab Question - Introduction to an Arab Democratic Statement. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
17. Al-Tamimi, Shaddad Khalifa Khazal. 2013. The Coalition Government under the 2005 Iraqi Constitution. Master's Thesis. College of Law, Al-Mustansiriya University.
18. Al-Khafaf, Mu'ayyad. 2006. "The Iraqi Press in Two Years, from April 9, 2003 to April 2005." Media Researcher Magazine. College of Media, University of Baghdad.
19. Al-Hamami, Hashim. 2015. "The Reality of the Iraqi Media after the Occupation of Iraq on April 9, 2003: A Descriptive Study of the Laws and Legislation Governing the Media in Iraq." Al-Turath Magazine.
20. Al-Kaabi, Azhar Subaih Antep. 2005. "Partisan Journalism in Iraq." Master's Thesis. College of Media, University of Baghdad.
21. Al-Sabah Newspaper. Issue 73. September 24, 2003.
22. Al-Waqa'i' Al-Iraqiya Newspaper. Issue 3987. Baghdad. September 2004.
23. Graber, Doris et al. 2004. "The Politics of News and Political News." Translated by: Zain Najati. Cairo: Al-Shorouk International Library.
24. Al-Raqeeb Newspaper. Issue 213. March 30, 2004.
25. Shobaki, Mahmoud Salim Hashem. 2016. Ennahda Movement Policies and Their Impact on Democratic Transition in Tunisia 2010-2015. Master's Thesis. Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Palestine.
26. Aziza, Abdo. 2004. Media, Politics, and Public Opinion: A Study in Prioritization. Cairo: Dar Al-Fajr for Publishing and Distribution.
27. Muhammad, Qirat. 2001. Media and Society: Stakes and Challenges. UAE: Al-Falah Library for Publishing and Distribution.
28. - Al-Waqa'i' Al-Iraqiya Newspaper. Issue 3979. August 17, 2003.

29. Ben Saghir, Zakaria. 2020. "The Role of Media in Democratic Transition: Towards an Approach to Understanding the Problem of State-Building." Al-Baheth Journal of Humanities and Social Sciences. Algeria: University of Kasdi Merbah, Ouargla.